INF

INFCIRC/537
31 July 1997
GENERAL Distr.
ARABIC
Original: SPANISH

الوكالة الدولية للطاقة الذرية

نشرة اعلاميـــة

رسالة مؤرخة ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٧
وردت من البعثة الدائمة لكوبا
لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية

١- تلقى المدير العام رسالة مؤرخة ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٧ من البعثة الدائمة لكوبا.

٢- وبناء على طلب ممثل كوبا المقيم، يعمم نص الرسالة بالاضافة الى الرسالة التعميمية الملحقة، وذلك لاطلاع الدول الأعضاء في الوكالة.

97-02752
I07-02

الملحـــق

نص رسالة مؤرخة ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٧ موجهة الى المدير العام من ممثل كوبا المقيم لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية

يشرفني أن ألحق بهذا رسالة تعميمية تكشف عن آخر الأعمال التي يجري تحريكها في كونغرس الولايات المتحدة الأمريكية بصدد البرنامج النووي الكوبي، وهي أعمال لا تمس بلدي وحده وانما تمس أيضا عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية بكاملها، وبالتالي تمس دولها الأعضاء، وذلك في الوقت الذي نستعد فيه للاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين للنظام الأساسي.

وأود أن أطلب منكم أن تتخذوا الخطوات المناسبة لتعميم هذه الرسالة على الدول الأعضاء في الوكالة.

نص رسالة تعميمية مؤرخة ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٧
من البعثة الدائمة لجمهورية كوبا
لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية

يمثل توقيع رئيس الولايات المتحدة الأمريكية في آذار/مارس ١٩٩٦ على ما يسمى قانون هلمز-بيرتون، المصمم لتكثيف الحصار ضد كوبا بطريقة اقتحامية خارج قانون البلد، محاولة ترمي، في جملة أمور، الى عرقلة ومقاطعة تنمية البرنامج النووي الكوبي.

وترى جمهورية كوبا من المناسب أن تسترعي اهتمام الأمانة ومجلس المحافظين والدول الأعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية لهذا الأمر.

فهذا القانون يحتوي على قسم كامل عنوانه "قطع المساعدة الأجنبية عن البلدان التي تدعم محطة خوراجوا النووية في كوبا"، جاء فيه -استنادا الى مجموعة افتراضات وتخمينات متعلقة بأمان محطة القوى النووية الكوبية وقدرة كوبا على تشغيلها بأمان، وهي افتراضات وتخمينات لا تقوم على أساس تقييم تقني موضوعي- ما يلي:

"... بالرغم من أي نص آخر للقانون، يقطع الرئيس [رئيس الولايات المتحدة] من المساعدة المخصصة، في أو بعد تاريخ سن هذا القانون، لأي بلد مبلغا يعادل مجموع المساعدات والسلف، اذا وجدت، المقدمة في أو بعد تاريخ سن القانون من قبل ذلك البلد أو أي كيان في ذلك البلد دعما لاكمال المرفق النووي الكوبي في خوراجوا، بالقرب من سينفويجوس، في كوبا."

وبالاضافة الى ذلك، وخلافا لأي مبدأ للتعاون الدولي في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية، فان القانون يقترح:

"بالنظر الى التهديد الذي يمثله بالنسبة للأمن الوطني [للولايات المتحدة] تشغيل أي مرفق نووي [في كوبا] ... ينبغي أن يبذل الرئيس [رئيس الولايات المتحدة] كل ما في وسعه لكي يوضح للحكومة الكوبية أن: ... اكمال وتشغيل أي مرفق للقوى النووية ... سيعتبر عملا من أعمال العدوان سيواجه برد مناسب للحفاظ على أمن الحدود الوطنية للولايات المتحدة وصحة وسلامة الشعب الأمريكي."

وتثير هذه التصريحات المتعجرفة عددا من الأسئلة، تتساءل جميعها بالضرورة بأي حق تحاول الولايات المتحدة، كدولة عضو في الوكالة وكدولة نووية قيادية، أن تعمل على سحق البرنامج النووي الكوبي وبالتالي تمنع حصوله على فوائد التطبيقات السلمية للطاقة النووية في برامج التنمية الاجتماعية-الاقتصادية، التي ترتدي أهمية كبيرة لرخاء الشعب الكوبي.

فجمهورية كوبا، المنخرطة في نضال عنيد من أجل بقاء خطتها الاجتماعية، وبقاء أمتها نفسها حقا، نتيجة للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الظالم المفروض لأكثر من ٣٥ عاما من جانب حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، ظلت تبذل جهودا عظيمة للتقدم ببرنامجها النووي، الذي اعترف بالأهداف السلمية، والذي أولي في اطاره على الدوام اهتمام خاص لأمان محطة خوراجوا النووية.

كما أن الجدية والشفافية اللذين اتسمت بهما كوبا في اضطلاعها بمسؤولياتها ازاء الوكالة معروفان حق المعرفة. وقد بذل بلدنا جهودا متواصلة، في ظروف صعبة للغاية في كثير من الأحيان، لتنفيذ التزاماته والاشتراك بنشاط في برامج الوكالة.

وقد كانت المساعدة التقنية التي ظلت الوكالة الدولية للطاقة الذرية تقدمها لبلدنا تاريخيا، عاملا هاما في تطبيق التقنيات النووية في شتى مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جمهورية كوبا.

وقد اعترفت الهيئات والمستويات المناظرة في هذه المنظمة الدولية بأن الموارد الموفرة عن طريق هذه المساعدة التقنية لكوبا تستخدم بفعالية وكفاءة.

وعلى الرغم من هذا، فاننا نواجه الآن محاولة جديدة لفرض شروط على المساعدة التقنية التي توفرها الوكالة لدولها الأعضاء، اذ تلتمس الآن موافقة كونغرس أمريكا الشمالية على قانون جديد يقضي بأن الأموال التي يمنحها ذلك البلد للوكالة ستقطع بنسبة مساوية للمساعدة التي توفرها الوكالة لكوبا.

ووفقا للمعلومات المتاحة بشكل علني، فان هذا القانون يقترح جملة أمور منها ما يلي:

- أن يستخدم ممثلو الولايات المتحدة في الوكالة صوتهم لمعارضة أي برنامج أو مشروع كوبي يتعلق بمحطة خوراجوا النووية، أو أي برنامج أو مشروع آخر يمكن "أن يهدد أمن الولايات المتحدة"؛

- وأن يستخدم هؤلاء الممثلون صوتهم في الوكالة لتغيير تعيين أعضاء لمجلس المحافظين بحيث يقتصر التعيين على الدول التي وقّعت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛

- وأن يطلب من الوكالة توفير جميع التقارير التي تعدها فيما يتعلق بمشاريع أو برامج "تهم" الولايات المتحدة.

وبالنظر الى هذه المحاولة الأخيرة، من الضروري أن يعاد الى الأذهان الحق المشروع لكل دولة عضو في الوكالة، وفقا لنظامها الأساسي، في أن تشترك في أي برامج يجري تنفيذها وتحظى باهتمامها، وهو حق ينبغي ألا تؤثر عليه أعمال أطراف ثالثة بأي شكل كان.

وترى جمهورية كوبا من المناسب أن تبين هذه الاعتبارات رسميا، وأن تؤكد أيضا أنها ستظل تعلق أهمية واهتماما كبيرين على عمل الوكالة، وأنها لن تكون هي الجهة التي تشكل خطرا على الهيبة والأهداف النبيلة لمثل هذه المنظمة الدولية الهامة. وبالمثل، فان حكومة جمهورية كوبا ستتخذ ما تراه من الخطوات ضروريا لمنع مثل هذه الأعمال من الانتشار في الوكالة.